



تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

د. مي مصطفى حسن مرسي

أ.د. نشوى عبد الحميد التطاوي

قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية- كلية الزراعة- جامعة الإسكندرية

د. سامح فرج

معهد بحوث المياه

الملخص

جاء الهدف الخامس من الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة 2030 الصادرة عن الامم المتحدة لينص علي " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وهو ما يتفق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 فيما يخص العدالة الاجتماعية والذي يؤكد على ضرورة تمكين المرأة بصورة ممنهجة بما يحقق أثراً ايجابياً ملموساً في تقليص الفجوات النوعية، وعلى الرغم من أن الدستور المصرى لعام 2014 وضع أساساً قويا لمواجهة التمييز ضد المرأة في المادة 9 والمادة 11 إلا أن مصر تحتل مرتبة متدنية جداً في مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت مصر المرتبة 135 من بين 149 دولة عام 2018، مقارنة بالمرتبة 126 من بين 134 دولة عام 2009، كما احتلت المرتبة 139 فيما يخص مشاركة المرأة في قوة العمل عام 2018 مقارنة بالمرتبة 124 عام 2009، لذلك فان البحث يستهدف اصفة أساسية التعرف على الوضع الحالي للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية خلال الفترة 2009-2018، استخدم البحث أساليب العرض الجدولي والبياني والنسب المؤية والمتوسطات الحسابية والهندسية، معامل الاختلاف، معدل النمو، مؤشر معدل التشغيل، مؤشر التكافؤ، والفجوة النوعية، وإختبار التباين (ANOVA)، واختبار أقل فرق معنوي (LSD)، بالاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، المجلس القومي للمرأة، وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث على شبكة الإتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت).

وقد كانت اهم النتائج التي تم التوصل اليها هي: (1) وجود فروق بين أعداد الذكور والاناث المشتغلين في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي المصري ماعدا قطاع التعليم خلال الفترة 2009-2018، (2) يوجد فرق معنوي بين متوسط أعداد الاناث المشتغلين في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الستة محل الدراسة، فيما عدا ثلاث حالات وهي بين: قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصحة، قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري، قطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري وقطاع الصحة، (3) توجد فجوة نوعية في صالح الإناث في قطاع الصحة، بينما توجد فجوة نوعية في صالح الذكور في قطاع الصناعات التحويلية، بلغ مؤشر التشغيل نحو 20.1% مما يعني أن نحو خمس المشتغلين في مصر من الاناث، كما بلغت أكبر قيمة لمؤشر معدل التشغيل بقطاع الزراعة حيث بلغت نحو 7.7% أي أن 7.7% من المشتغلين من الاناث يستوعبهم قطاع الزراعة، ويأتى قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الاخيرة حيث بلغ مؤشر معدل التشغيل نحو 0.9%.

الكلمات الدالة: التمكين الإقتصادي، المرأة المصرية، الفجوة النوعية، مؤشر التكافؤ، معدل التشغيل، إختبار التباين، أقل فرق معنوي



مقدمة

جاء الهدف الخامس من الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة 2030 الصادرة عن الامم المتحدة ليص علي " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، حيث يركز على المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون إقصاء من خلال حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والخدمات المالية، ويرجع الاهتمام بتمكين المرأة الي عدة عوامل لكونه عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة من حيث التأثير المتبادل مع النمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر وتحقيق التنمية البشرية ودفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، وهو ما يتفق استراتيجيية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 فيما يخص العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تعزيز الاندماج المجتمعي، تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتحقيق الحماية للفتيات الأولى بالرعاية، ويختص الهدف الأول بتمكين المرأة بصورة ممنهجة بما يحقق أثراً إيجابياً ملموساً في تقليص الفجوات النوعية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2017)، كما صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 والتي تسعى إلى أن "تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها - دون أي تمييز - الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن" (المجلس القومي للمرأة، 2017).

يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية فعلية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. ومفهوم التمكين والتقوية أساسى لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات (المجلس القومي للمرأة، 2017). ويعرف التمكين الاقتصادي بأنه قدرة النساء والرجال على المشاركة في عمليات النمو الاقتصادي والمساهمة فيها والاستفادة منها بطرق تعترف بقيمة مساهماتهم، وتجعل من الممكن التفاوض على توزيع أكثر عدلاً لفوائد النمو، كما يؤكد البنك الدولي على أن زيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى مستويات الذكور يؤدي لزيادة إجمالي الناتج المحلي المصري بحوالي 34%، ومع ذلك فإنه مازال هناك فجوات في مجال العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، العمل الرسمي أو غير الرسمي، العمل في الزراعة أو في ريادة الأعمال (OCED, 2012).

مشكلة البحث

على الرغم من أن الدستور المصري لعام 2014 وضع أساساً قويا لمواجهة التمييز ضد المرأة في المادة 9 والتي تنص على "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز" وكذلك في المادة 11 والتي تنص على أن "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور" (المجلس القومي للمرأة، 2017)، إلا أن مصر احتلت المرتبة 135 من بين 149 دولة عام 2018، مقارنة بالمرتبة 126 من بين 134 دولة عام 2009 في مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كما احتلت المرتبة 139 فيما يخص مشاركة المرأة في قوة العمل عام 2018 مقارنة بالمرتبة 124 عام 2009 (World Economic Forum, 2018) وفيما يخص الفجوة النوعية في سوق العمل المصري وجد ان معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للإناث لا تتعدى نحو 26.5% في الفئة العمرية 25-29 سنة، بعكس الذكور فعند بلوغ سن الثلاثين تحدث القفزة في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي لدى الذكور لتصل لقرابة نحو 96.4% والتي تظل متقاربة عند هذا المستوى حتى سن الخمسين، كما يمكن الوقوف على عدم ارتباط المستوى التعليمي للذكور بمعدل مشاركتهم في النشاط الاقتصادي بعكس الاناث والذي أوضحه التقرير التحليلي للنشرة السنوية لبحث القوى العاملة المجمعة بالعينة عام 2018.

أهداف البحث

يتحقق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، وانطلاقاً من المشكلة البحثية؛ فان البحث يستهدف يصفة أساسية التعرف على الوضع الحالي للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية خلال الفترة 2009-2018 من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية: (1) تطور القوى العاملة المصرية وفقاً للقطاعات الاقتصادية والنوع، (2) الأهمية النسبية للمتغلبين طبقاً للحالة التعليمية والنوع، (3) مؤشرات الفجوة النوعية بين الذكور والاناث على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في مصر، (4) اهم تحديات ومعوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.



أسلوب البحث ومصادر البيانات

استخدم البحث في تحقيق أهدافه أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي من خلال استخدام بعض الأساليب والمعايير الإحصائية كأساليب العرض الجدولي والبياني والنسب المؤية والمتوسطات الحسابية والهندسية، معامل الاختلاف، معدل النمو، مؤشر معدل التشغيل، مؤشر التكافؤ، والفجوة النوعية، واختبار التباين (ANOVA)، واختبار أقل فرق معنوي (LSD)، بالاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المجلس القومي للمرأة، وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث على شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت).

النتائج البحثية

أولاً- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030:

ينص الهدف العام للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 على أن "التمكين الإقتصادي هو تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص لتوظيف النساء في مختلف القطاعات، وتقلد المناصب الرئيسية في مختلف الهيئات"، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى أهم مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، والتي يمكن رفع معدلاتها عن طريق تبني مجموعة من السياسات والاجراءات كما هو موضح بالشكل رقم (1).

جدول رقم (1): مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الإقتصادي في مصر.

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة %	المستهدف في 2030%
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	2015	26.3	9
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	2016	24.2	35
معدل البطالة بين الإناث	2015	24	16
نسبة النساء في وظائف إدارية	2016	6	12
نسبة النساء في وظائف مهنية	2016	38	48
الدخل المكتسب المقدّر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)	2016	29	58
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	2015	22.5	50
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	2015	45	53
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	2015	9	18

المصدر: - المجلس القومي للمرأة (2017)، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 الرؤية ومحاور العمل، القاهرة.

شكل رقم (1): السياسات الفرعية للتمكين الاقتصادي في مصر.



المصدر: - المجلس القومي للمرأة (2017)، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 الرؤية ومحاور العمل، القاهرة





وبدراسة مؤشرات قياس التمكين الإقتصادي للمرأة لمحور التمكين بالإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 الرؤية ومحاور العمل يتبين أن: (1) نسبة الأقران متناهي الصغر الموجه للمرأة هي أقل الفجوات الموجودة، وذلك لأهتمام الدولة مؤخراً بتمية المشروعات متناهية الصغر، (2) لا تتعدى نسبة النساء في الوظائف الإدارية، نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي، سبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة، و نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة نصف المتحقق، (3) توجد ضرورة ملحة في تقليل معدل البطالة بين الإناث ونسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر بمقدار الثلثين لتحقيق المتوقع عام 2030.

ثانياً- هيكل القوة العاملة المصرية وفقاً للنوع خلال الفترة 2009-2018:

تعتبر القوة العاملة هي الركيزة الأولى لبناء نهضة أي مجتمع وهي الطاقة المحركة لعملية التنمية علي كافة مساراتها وبدراسة البيانات الواردة بجدول رقم (2) يتضح أن:

- إجمالي قوة العمل في مصر: بدراسة تطور إجمالي قوة العمل في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 25.3 مليون فرد عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 29.5 مليون فرد عام 2017، بمتوسط بلغ حوالي 27.6 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ نحو 5%، وبمعدل نمو سنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1% بلغ نحو 1.6%.
- إجمالي قوة العمل من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي قوة العمل من الذكور في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 19.4 مليون فرد يمثلون نحو 76.6% من إجمالي القوة العاملة عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 22.8 مليون فرد يمثلون نحو 78.9% من إجمالي القوة العاملة عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 21.2 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ نحو 5%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1% بلغ نحو 1.6%.
- إجمالي قوة العمل من الإناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي قوة العمل من الإناث خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 5.9 مليون فرد يمثلون نحو 23.3% من إجمالي القوة العاملة عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 7.0 مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 24.2% من القوة العاملة عامي 2016 و 2017، بمتوسط بلغ حوالي 6.5 مليون فرد، ومعامل نمو معنوي إحصائياً قدر بحوالي 1.5% خلال فترة الدراسة.
- إجمالي المشتغلين في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 23 مليون فرد يمثلون نحو 90.9% من القوة العاملة عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 26 مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 90% من القوة العاملة عامي 2017 و 2018، بمتوسط بلغ حوالي 24.4 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ نحو 4.4%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1% بلغ نحو 1.4%.
- إجمالي المشتغلين من الذكور في مصر: بدراسة تطور أعداد إجمالي المشتغلين من الذكور في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 18.4 مليون فرد يمثلون نحو 72.7% من إجمالي القوة العاملة ونحو 80.1% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 21.3 مليون فرد يمثلون نحو 73.7% من إجمالي القوة العاملة ونحو 81.1% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 19.5 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ نحو 4.7%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1% بلغ نحو 1.4%.
- إجمالي المشتغلين من الإناث في مصر: بدراسة تطور أعداد إجمالي المشتغلين من الإناث في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 4.9 مليون فرد يمثلون نحو 18.2% من إجمالي القوة العاملة ونحو 19.9% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 5.4 مليون فرد يمثلون نحو 18.3% من إجمالي القوة العاملة ونحو 20.7% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2017، بمتوسط بلغ حوالي 4.9 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ نحو 5.8%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 5% بلغ نحو 1.2%.
- إجمالي المتعطلين في مصر: بدراسة تطور إجمالي عدد المتعطلين في مصر خلال الفترة 2009-2017 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.3 مليون فرد يمثلون نحو 8.8% من إجمالي القوة العاملة عام 2010، وحد أقصى بلغ حوالي 3.6 مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 13.4% عامي 2013 و 2014، بمتوسط بلغ حوالي 3.2 مليون فرد، ومعامل إختلاف بلغ 16.6%



جدول رقم (2): تطور هيكل القوة العاملة المصرية وفقاً للنوع بالمليون نسمة خلال الفترة 2009-2018.

معدل البطالة (%)			المتطلون								المشتغلون								القوة العاملة المصرية					السنة
جملة	اناث	ذكور	%		%		%		%		%		%		%		%		%		اناث	ذكور	اجمالي	
			اجمالي	القوة العاملة	اجمالي	المتعطلين	اجمالي	القوة العاملة	اناث	المتعطلين	اجمالي	القوة العاملة	اناث	المتعطلين	اجمالي	القوة العاملة	اناث	المتعطلين	اجمالي	القوة العاملة				
9.4	23.0	5.2	9.5	2.4	58.3	5.5	1.4	41.7	4.0	1.0	90.9	23.0	19.9	18.2	4.6	80.1	72.7	18.4	23.3	5.9	76.7	19.4	25.3	2009
9.0	22.6	4.9	8.8	2.3	56.5	5.0	1.3	43.5	3.8	1.0	91.2	23.8	19.6	18.0	4.7	80.4	73.6	19.2	23.0	6.0	77.0	20.1	26.1	2010
12.0	22.7	8.9	12.1	3.2	43.8	5.3	1.4	56.3	6.8	1.8	87.9	23.3	20.5	18.1	4.8	79.5	70.2	18.6	22.6	6.0	77.4	20.5	26.5	2011
12.7	24.1	9.3	12.6	3.4	44.1	5.6	1.5	55.9	7.0	1.9	87.4	23.6	19.8	17.4	4.7	80.2	70.0	18.9	23.0	6.2	77.0	20.8	27.0	2012
13.2	24.2	9.8	13.4	3.7	43.2	5.8	1.6	56.8	7.6	2.1	87.0	24.0	20.4	17.8	4.9	79.6	69.2	19.1	23.2	6.4	76.8	21.2	27.6	2013
13.0	24.0	9.6	13.3	3.7	43.2	5.7	1.6	56.8	7.5	2.1	87.1	24.3	20.7	17.9	5.0	79.3	69.2	19.3	23.7	6.6	76.3	21.3	27.9	2014
12.8	24.2	9.4	12.7	3.6	44.4	5.6	1.6	55.6	7.0	2.0	87.3	24.8	20.5	18.0	5.1	79.5	69.4	19.7	23.6	6.7	76.4	21.7	28.4	2015
12.5	23	8.9	12.5	3.6	47.2	5.9	1.7	55.6	6.9	2.0	87.5	25.3	21.1	18.3	5.3	78.9	69.2	20.0	24.2	7.0	75.8	21.9	28.9	2016
11.8	23.1	8.2	11.9	3.5	45.7	5.4	1.6	54.3	6.4	1.9	88.1	26.0	20.7	18.3	5.4	79.3	69.8	20.6	23.7	7.0	76.3	22.5	29.5	2017
9.9	24.1	6.8	9.7	2.8	46.4	4.5	1.3	57.1	5.5	1.6	90.0	26.0	18.2	16.3	4.7	81.8	73.7	21.3	21.1	6.1	78.9	22.8	28.9	2018
11.5	23.5	7.9	11.5	3.2	47.0	5.4	1.5	53.0	6.1	1.7	88.4	24.4	20.1	17.8	4.9	79.9	70.7	19.5	23.1	6.4	76.9	21.2	27.6	المتوسط
-	-	-	-	16.6	-	9.4	-	24.0	-	4.4	-	-	5.6	-	-	4.7	-	6.5	-	5.0	5.0	-	5.0	معامل الاختلاف (%)
-	-	-	-	3.1	-	1.2	-	5.7	-	1.4	-	-	1.2	-	-	1.4	-	1.5	-	1.6	1.6	-	1.6	معدل النمو (%)

* تشير إلى مستوى احتمالي 5%.

** تشير إلى مستوى احتمالي 1%.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة



- إجمالي المتعطلين من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي عدد المتعطلين من الذكور في مصر خلال الفترة 2009-2017 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 4% من القوة العاملة ونحو 43.5% من إجمالي المتعطلين عامي 2009 و2010، وحد أقصى بلغ حوالي 2.1 مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 4% من القوة العاملة ونحو 43.5% من إجمالي المتعطلين عامي 2013 و2014، بمتوسط بلغ حوالي 6.8 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 24%.

- إجمالي المتعطلين من الإناث في مصر: بدراسة تطور أعداد إجمالي المتعطلين من الإناث في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.3 مليون فرد لا يتعدون ما يمثل نسبة 5% من إجمالي القوة العاملة ونحو 59.5% من إجمالي المتعطلين عامي 2010 و2018، وحد أقصى بلغ حوالي 1.7 مليون فرد يمثلون نحو 5.9% من إجمالي القوة العاملة ونحو 47.2% من إجمالي المتعطلين عام 2016، وقدر معامل الاختلاف بحوالي 8.72%، بمتوسط بلغ حوالي 1.5 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 9.4%.

- معدل البطالة: تراوحت معدل البطالة في مصر بين حد أدنى بلغ حوالي 9% عام 2010 وحد أقصى بلغ حوالي 13.2% عام 2013، وبمعامل اختلاف قدر بنحو 13.79% و بمتوسط سنوي بلغ نحو 11.53% خلال فترة الدراسة. ولقد تراوح معدل البطالة للذكور بين حد أدنى بلغ حوالي 4.9% عام 2010 وحد أقصى بلغ حوالي 9.8% عام 2013، وقدر معامل الاختلاف بحوالي 23.10%، في حين بلغ المتوسط نحو 7.88% نسمة. بينما تراوح معدل البطالة للإناث بين حد أدنى بلغ نحو 21.4% عام 2018 وحد أقصى بلغ نحو 24.2% عامي 2013 و2015، وقدر معامل الاختلاف بحوالي 3.91%، و بمتوسط سنوي بلغ حوالي 23.27% خلال الفترة 2009-2018.

ثالثاً- الأهمية النسبية للمتعمطين طبقاً للحالة التعليمية والنوع خلال الفترة 2009-2018:

باستعراض بيانات جدول رقم (3) يتبين أن

- إجمالي عدد المتعطلين الأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط: تزايد إجمالي عدد المتعطلين الأميين والذين يقرأون ويكتبون من حوالي 77 ألف نسمة عام 2009 إلى 117 ألف نسمة عام 2018 أي ما حوالي 51.95% خلال فترة الدراسة، كما تزايد عدد المتعطلين الذكور (أمي و يقرأ و يكتب) من حوالي 22 ألف نسمة عام 2009 إلى 93 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل 322.72% خلال فترة الدراسة، بينما تناقص إجمالي عدد المتعطلات من الإناث من نحو 55 ألف نسمة عام 2009 لحوالي 24 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 56.53% خلال فترة الدراسة.

- إجمالي عدد المتعطلين الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط: تزايد إجمالي عدد المتعطلين الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط من حوالي 35 ألف عاطل عام 2009 لحوالي 83 ألف عاطل عام 2018 أي ما يعادل 137.14% خلال فترة الدراسة. كما تزايد عدد المتعطلين الذكور الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط من حوالي 20 ألف عاطل عام 2009 لحوالي 50 ألف عاطل عام 2018 أي ما يعادل نحو 150% خلال فترة الدراسة. بينما تناقص عدد الإناث المتعطلات عن العمل الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط من حوالي 37 ألف نسمة عام 2009 لحوالي 35 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 31.85% خلال فترة الدراسة.

- إجمالي عدد العاطلين الحاصلين على شهادة متوسطة: تزايد إجمالي عدد العاطلين الحاصلين على شهادة متوسطة من حوالي 1.15 مليون عاطل عام 2009 إلى حوالي 1.67 مليون عاطل عام 2018 أي ما يعادل نحو 45.39% خلال فترة الدراسة، كما تزايد عدد العاطلين الذكور الحاصلين على شهادة متوسطة من حوالي 481 ألف عاطل عام 2009 إلى حوالي 886 ألف عاطل عام 2018 أي ما يعادل نحو 84.20% خلال فترة الدراسة، وكذلك تزايد عدد الإناث العاطلات الحاصلات على شهادة متوسطة من حوالي 669 ألف نسمة عام 2009 إلى حوالي 786 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 17.49% خلال فترة الدراسة.

- إجمالي عدد العاطلين الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط و اقل من الجامعي: تناقص إجمالي عدد العاطلين الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط و اقل من الجامعي من حوالي 176 ألف نسمة عام 2009 إلى حوالي 146 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل حوالي 17.05% خلال فترة الدراسة. كما تناقص عدد الذكور العاطلين الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط و اقل من الجامعي من حوالي 72 ألف نسمة عام 2009 إلى حوالي 61 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل حوالي 15.67% خلال فترة الدراسة، كما تناقص عدد الإناث العاطلات الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط و اقل من الجامعي من حوالي 104 ألف نسمة عام 2009 إلى حوالي 85 ألف نسمة عام 2018 أي ما يعادل حوالي 17.27% خلال فترة الدراسة.



جدول رقم (3): توزيع المتعلمين بالألف نسمة طبقاً للحالة التعليمية والنوع خلال عامي 2009 و 2018.

معدل التغير %	%	2018	%	2009	البيان
51.9	3.4	117	3.2	77	أمي
322.7	5.0	93	2.1	22	ذكور
(.564)	1.5	24	4.1	55	إناث
137.1	2.4	83	1.5	35	يقراً ويكتب
150.0	2.7	50	2.0	20	ذكور
120.0	2.0	33	1.1	15	إناث
184.4	7.8	273	4.0	96	أقل من المتوسط
500	12.6	234	3.9	39	ذكور
(31.6)	2.4	39	4.1	57	إناث
45.4	48.2	1672	48.3	1150	مؤهل متوسط
84.2	47.8	886	47.4	481	ذكور
17.5	48.7	786	47.0	669	إناث
(17.1)	4.8	146	7.4	176	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي
(15.3)	3.3	61	7.1	72	ذكور
(18.3)	5.3	85	7.6	104	إناث
39.6	34	1178	35.5	844	مؤهل جامعي وفوق الجامعي
39.6	28.6	530	37.5	380	ذكور
39.4	40.1	648	34.0	465	إناث
45.8	100	3468	100	2378	الاجمالي
82.9	100	1853	100	1013	ذكور
18.3	100	1615	100	1365	إناث

() الأرقام بين القوسين: تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

- إجمالي عدد المتعلمين في مصر من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي: تزايد إجمالي عدد المتعلمين في مصر من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي من حوالي 844 الف نسمة عام 2009 إلى حوالي 1178 الف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 39.57% خلال فترة الدراسة، كما تزايد عدد الذكور المتعلمين في مصر من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي من حوالي 380 الف نسمة عام 2009 إلى حوالي 530 الف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 39.47% خلال فترة الدراسة، كما تزايد إجمالي عدد الإناث المتعلمين في مصر من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي من حوالي 465 الف نسمة عام 2009 إلى حوالي 648 الف نسمة عام 2018 أي ما يعادل نحو 39.35% خلال فترة الدراسة. يتبين مما سبق انه تناقص عدد الذكور المتعلمين عن العمل بالنسبة للتعليم فوق المتوسط وأقل من الجامعي فقط بنسبة قدرت بنحو 15.28%، بينما تناقصت اعداد النساء المتعلمات عن العمل في النساء الاميات والتعليم أقل من المتوسط والتعليم فوق المتوسط وأقل من الجامعي بنسب قدرت بحوالي 56.36% و 31.58% و 18.27% خلال فترة الدراسة، مما يعني زيادة اعداد الإناث المساهمات في القوة العاملة في الآونة الأخيرة فللمرأة والرجل شريكان في البناء والتنمية ومن ثم لا بد من إزالة جميع التحديات التي تفتح فجوة النوع الاجتماعي حتى لا يتم هدر نصف رأس مال المجتمع البشري .



ثالثاً - تطور قوة العمل المصرية بالقطاعات الاقتصادية وفقاً للنوع خلال الفترة 2009-2018:

ينقسم الاقتصاد المصري وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي وكما ورد بالبنشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة بالعينة الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء سنوياً إلى 21 قطاعاً اقتصادياً رئيساً تشارك المرأة فعلياً في 6 قطاعات اقتصادية فقط حيث بلغت نسبة مشاركتها في هذه القطاعات 91% من إجمالي عدد المشتغلين في مصر، وتتمثل هذه القطاعات في: قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع تجارة الجملة والتجزئة، قطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري، قطاع التعليم، وقطاع الصحة. في حين لم تتمكن المرأة المصرية من المشاركة بصورة فعالة في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي المصري، وهو ما يمثل تحدياً واضحاً للمرأة المصرية في سوق العمل، وباستعراض اهم ملامح مشاركة المرأة المصرية في قطاعات النشاط الاقتصادي الستة السابق ذكرها مقارنة بالذكور في نفس القطاعات كما هو موضح بالجدول رقم (4) يتضح مايلي:

- إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 5.6 مليون فرد يمثلون نحو 21.6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، وحد أقصى بلغ حوالي 6.9 مليون فرد يمثلون نحو 29.9% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009، بمتوسط بلغ حوالي 6.5 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 5.5%، وبمعدل تناقص معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 5% بلغ نحو 1.4%.

- إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك من الذكور في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 4.4 مليون فرد يمثلون نحو 22.1% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 17.5% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عامي 2015 و 2016، وحد أقصى بلغ حوالي 4.8 مليون فرد يمثلون نحو 25.9% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 20.6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009 و 2011، بمتوسط بلغ حوالي 4.6 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 3.2%، وبمعدل تناقص معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 0.8%.

- إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك من الإناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك من الإناث في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي مليون فرد يمثلون نحو 21.2% من إجمالي أعداد المشتغلين من الإناث في مصر ونحو 3.9% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، وحد أقصى بلغ حوالي 2.2 مليون فرد يمثلون نحو 43.2% من إجمالي أعداد المشتغلين من الإناث في مصر ونحو 9% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2014، بمتوسط بلغ حوالي 1.9 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 17.7%.

- إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.3 مليون فرد يمثلون نحو 9.8% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2011، وحد أقصى بلغ حوالي 3.3 مليون فرد يمثلون نحو 12.5% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 2.8 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 10%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 5% بلغ نحو 2.2%.

- إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية من الذكور في مصر خلال الفترة 2009-2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.1 مليون فرد يمثلون نحو 11.3% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 9% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2011، وحد أقصى بلغ حوالي 2.9 مليون فرد يمثلون نحو 13.8% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 11.3% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 2.5 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 9.1%.



جدول رقم (4): تطور أعداد المشتغلين في مصر موزعة وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي والنوع بالملليون نسمة خلال الفترة 2009-2018.

قطاع الصحة	قطاع التعليم			قطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمائم الاجتماعي الاجباري			قطاع تجارة الجملة والتجزئة			قطاع الصناعات التحويلية			قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك			إجمالي المشتغلين			السنة		
	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	إجمالي			
0.3	0.3	0.6	0.9	1.2	2.1	0.4	1.5	1.9	0.3	2.2	2.5	0.2	2.5	2.7	2.1	4.8	6.9	4.6	18.4	23.0	2009
0.3	0.3	0.6	1.0	1.1	2.1	0.4	1.4	1.9	0.3	2.4	2.7	0.2	2.7	2.9	2.0	4.7	6.7	4.7	19.2	23.8	2010
0.4	0.3	0.6	1.0	1.1	2.1	0.4	1.4	1.9	0.3	2.3	2.6	0.2	2.1	2.3	2.0	4.8	6.8	4.8	18.6	23.3	2011
0.4	0.3	0.7	1.1	1.1	2.2	0.5	1.4	1.9	0.3	2.3	2.6	0.2	2.4	2.6	1.8	4.6	6.4	4.7	18.9	23.6	2012
0.4	0.3	0.6	1.1	1.2	2.3	0.5	1.4	1.9	0.3	2.4	2.7	0.2	2.4	2.6	2.1	4.6	6.7	4.9	19.1	24.0	2013
0.4	0.3	0.7	1.1	1.2	2.3	0.5	1.5	1.9	0.3	2.4	2.7	0.2	2.5	2.7	2.2	4.5	6.7	5.0	19.3	24.3	2014
0.5	0.3	0.7	1.1	1.1	2.2	0.4	1.4	1.8	0.4	2.5	2.9	0.2	2.5	2.8	2.0	4.4	6.4	5.1	19.7	24.8	2015
0.5	0.3	0.8	1.1	1.2	2.3	0.4	1.3	1.7	0.5	2.5	3.0	0.3	2.6	2.9	2.1	4.4	6.5	5.3	20.0	25.3	2016
0.5	0.3	0.8	1.1	1.0	2.1	0.4	1.3	1.6	0.5	2.8	3.3	0.3	2.8	3.1	2.0	4.5	6.5	5.4	20.6	26.0	2018
0.6	0.3	0.9	1.1	1.1	2.2	0.4	1.3	1.7	0.6	2.9	3.5	0.3	2.9	3.3	1.0	4.6	5.6	4.7	21.3	26.0	2019
0.4	0.3	0.7	1.1	1.13	2.2	0.4	1.4	1.8	0.4	2.4	2.8	0.2	2.5	2.8	1.9	4.6	6.5	4.9	19.5	24.4	المتوسط
17.7	9.0	13.7	7.1	5.7	3.8	7.5	5.2	5.6	30.8	9.1	12.0	22.8	9.1	10.0	17.7	3.2	5.5	5.8	4.7	4.4	معامل الاختلاف (%)
**7.0	-	**4.4	**1.8	(0.6)	0.5	(0.4)	^(1.3)	^(1.8)	**8.0	**2.6	**3.3	**5.2	1.7	^2.2	(3.7)	^(0.8)	^1.4	^1.2	**1.4	**1.4	معدل النمو (%)

() : الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم سالبة.

* تشير إلى مستوى احتمالي 5%.

** تشير إلى مستوى احتمالي 1%.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للمجمعة لبحث القوة العاملة بالعينة، القاهرة، أعداد متفرقة.



– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية من الاناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية من الاناث في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.2 مليون فرد لا يتعدون نسبة 4.7% من إجمالي المشتغلين من الاناث و 1% من إجمالي المشتغلين في مصر خلال الفترة 2009–2015، وحد أقصى بلغ حوالي 0.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 6.8% من إجمالي أعداد المشتغلين من الاناث في مصر و 1.2% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2016–2018، بمتوسط بلغ حوالي 0.2 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 21.8%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 5.2%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.5 مليون فرد يمثلون نحو 10.7% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 3.5 مليون فرد يمثلون نحو 13.6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 2.8 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 12%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 3.3%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الذكور في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.2 مليون فرد يمثلون نحو 11.9% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 9.5% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 2.9 مليون فرد يمثلون نحو 13.6% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 11.1% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 2.4 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 9.1%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 2.6%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الاناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الاناث في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 7% من إجمالي المشتغلين من الاناث و 1.4% من إجمالي المشتغلين في مصر خلال الفترة 2009–2014، وحد أقصى بلغ حوالي 0.6 مليون فرد لا يتعدون نسبة 13.6% من إجمالي أعداد المشتغلين من الاناث في مصر و 2.5% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 0.4 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 30.8%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 8%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1.6 مليون فرد يمثلون نحو 6.3% من إجمالي المشتغلين في مصر عام 2017، وحد أقصى بلغ حوالي 1.9 مليون فرد لا يتعدون نسبة 8.3% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2009–2014، بمتوسط بلغ حوالي 1.8 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 5.6%، وبمعدل تناقص معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 1.8%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي من الذكور في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 6.7% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 5.3% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2016–2018، وحد أقصى بلغ حوالي 1.5 مليون فرد يمثلون نحو 7.6% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2014، بمتوسط بلغ حوالي 1.4 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 5.2%، وبمعدل تناقص معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 5% بلغ نحو 1.3%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الاناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الاناث في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.4 مليون فرد خلال طول فترة السلسلة الزمنية محل الدراسة لا يتعدون نسبة 9.6% من إجمالي المشتغلين من الاناث و 1.9% من إجمالي المشتغلين في مصر، فيما عدا الفترة 2012–2014 التي بلغ إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع تجارة الجملة والتجزئة من الاناث فيها حوالي 0.5 مليون فرد لا يتعدون نسبة 10.2% من إجمالي أعداد المشتغلين من الاناث في مصر و 2% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر، بمتوسط بلغ حوالي 0.4 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 7.5%.



– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم في مصر : بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.1 مليون فرد لا يتعدون نسبة 9.1% من إجمالي المشتغلين في مصر خلال الاعوام 2009 و 2010 و 2011 و 2017، وحد أقصى بلغ حوالي 2.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 9.6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2013 و 2014 و 2016، بمتوسط بلغ حوالي 2.2 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 3.8%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم من الذكور في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي مليون فرد يمثلون نحو 4.8% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 3.8% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2017، وحد أقصى بلغ حوالي 1.2 مليون فرد لا يتعدون نسبة 6.3% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر ونحو 5.1% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الاعوام 2009 و 2013 و 2014 و 2016، بمتوسط بلغ حوالي 1.1 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 5.7%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم من الاناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع التعليم من الاناث في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.9 مليون فرد يمثلون نحو 20% من إجمالي المشتغلين من الاناث و 4% من إجمالي المشتغلين في مصر عام 2009، وحد أقصى بلغ حوالي 1.1 مليون فرد لا يتعدون نسبة 24.2% من إجمالي أعداد المشتغلين من الاناث في مصر و 4.7% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر خلال الفترة 2012–2018، بمتوسط بلغ حوالي 1.1 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 7.1%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 1.8%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.6 مليون فرد لا يتعدون نسبة 2.7% من إجمالي المشتغلين في مصر خلال الاعوام 2009 و 2010 و 2011 و 2013، وحد أقصى بلغ حوالي 0.9 مليون فرد يمثلون نحو 9.6% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018 و 2015، بمتوسط بلغ حوالي 0.7 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 13.7%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 4.4%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة من الذكور في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة من الذكور في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها بلغت حوالي 0.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 1.6% من إجمالي أعداد المشتغلين الذكور في مصر و 1.3% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر، بمعامل اختلاف بلغ نحو 9%.

– إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة من الاناث في مصر: بدراسة تطور إجمالي أعداد المشتغلين بقطاع الصحة من الاناث في مصر خلال الفترة 2009–2018 تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.3 مليون فرد لا يتعدون نسبة 7.4% من إجمالي المشتغلين من الاناث و 1.5% من إجمالي المشتغلين في مصر عامي 2009 و 2010، وحد أقصى بلغ حوالي 0.6 مليون فرد يمثلون نحو 11.8% من إجمالي أعداد المشتغلين من الاناث في مصر و 2.1% من إجمالي أعداد المشتغلين في مصر عام 2018، بمتوسط بلغ حوالي 0.4 مليون فرد، ومعامل اختلاف بلغ نحو 17.7%، وبمعدل نمو معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 1% بلغ نحو 7%.

رابعاً- مؤشرات الفجوة النوعية بين الذكور والاناث على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2009–2018:

توجد العديد من المقاييس التي تعكس الفجوة بين الرجل والمرأة سواء على المستوى الاجتماعي او الاقتصادي، والتي تعكس آثار التنمية خاصة في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاقتصادية والسياسية، وقد تنقسم تلك المقاييس لمقاييس كمية او مقاييس وصفية، وفيما يلي عرضاً لأهم ملامح ومؤشرات الفجوة النوعية بين الذكور والاناث فيما يتعلق بتمكين المرأة على صعيد قطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي:

– معيار أقل فرق معنوي لاختبار الفروق بين متوسطين أو أكثر (LSD): باجراء اختبار F للكشف عن وجود فروق معنوية احصائياً بين أعداد الاناث المشتغلين في قطاعات النشاط الاقتصادي الستة محل الدراسة خلال الفترة 2009–2018، حيث ان الفرض الأصلي (H_0): عدم وجود فروق بين أعداد الاناث المشتغلين في الست قطاعات، بينما الفرض البديل (H_1): وجود فروق بين أعداد الاناث المشتغلين في تلك القطاعات الستة، ويتبين من الجدول رقم (5) أن قيمة F معنوية عند المستوى الاحتمالي 1% والذي يعني رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل بوجود فروق بين أعداد الاناث المشتغلين



في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الستة محل الدراسة، وبالتالي يوجد على الأقل متوسطين مختلفين، ومن ثم يتم إجراء اختبار LSD، ومن نتائجه كما هي واردة بالجدول رقم (6) أن هناك فرق معنوي بين متوسط أعداد الاناث المشتغلات في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الستة محل الدراسة، فيما عدا ثلاث حالات وهي: قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصحة، قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري، قطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري وقطاع الصحة.

جدول رقم (5): نتائج اختبار ANOV للأنث بالقطاعات محل الدراسة.

البيان	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف
أعداد الاناث المشتغلات في القطاعات الستة محل الدراسة	بين المجموعات	21.0	5	4.2	**168.8
	داخل المجموعات	1.3	54	0.03	
	الاجمالي	22.3	59		

** تشير إلى مستوى احتمالي 1%.

المصدر: حسب من البيانات الواردة بجدول رقم (4) باستخدام برنامج SPSS 25.

جدول رقم (6): نتائج اختبار LSD للأنث بالقطاعات محل الدراسة.

قطاع التعليم	قطاع أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	قطاع تجارة الجملة والتجزئة	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك	القطاعات
**0.63	0.00	0.05	0.2	1.5	قطاع الصحة
**0.63		0.68	0.83	0.87	قطاع التعليم
		0.05	0.2	1.5	قطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
			0.15	1.6	قطاع تجارة الجملة والتجزئة
				1.7	قطاع الصناعات التحويلية

** مستوى احتمالي 1% * مستوى احتمالي 5%.

المصدر: جمعت و حسب من البيانات الواردة بجدول رقم (4) باستخدام برنامج SPSS 25.

- مؤشر الفجوة النوعية للقطاعات الاقتصادية للمرأة : بدراسة نتائج مؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين لقطاعات النشاط الاقتصادي في المقتصد المصري خلال الفترة 2009-2018 يتبين أنه يوجد فجوة نوعية لصالح الإناث في قطاعي الصحة والتعليم بلغت أكبر قيمة لها نحو 76.6% عام 2018 بقطاع الصحة ونحو 16.3% عام 2017 بقطاع التعليم، أما باقي القطاعات فقد سجلت فجوة نوعية لصالح الذكور ففي قطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي بلغت أقصاها عام 2016 بنحو 70.2% ، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة بلغت الفجوة النوعية لصالح الذكور أقصاها عام 2011 بقيمة بلغت نحو 88% ، وفي قطاع الصناعات التحويلية بلغت الفجوة النوعية لصالح الذكور أقصاها عام 2009 بنحو 92.2% ، وأخيراً بلغت الفجوة النوعية لصالح الذكور أقصاها في قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك بنحو 78.3% عام 2018 - جدول رقم (7).

- مؤشر التكافؤ بين الجنسين : بدراسة نتائج مؤشر التكافؤ بين الجنسين لإجمالي قطاعات النشاط الاقتصادي في المقتصد المصري خلال الفترة 2009-2018 يتبين أن أكبر قيمة لمؤشر التكافؤ بين المشتغلين بقطاع الصحة عام 2018 حيث بلغت نحو 177% مما يعني أن مقابل كل 100 عامل في قطاع الصحة يوجد 177 امرأة عاملة، ثم قطاع التعليم حيث سجل مؤشر التكافؤ عام 2017 نحو 116% مما يعني أنه مقابل كل 100 رجل يعمل في التعليم توجد 116 امرأة عاملة في هذا القطاع، ثم يأتي قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك حيث بلغ مؤشر التكافؤ حوالي 48% عام 2014 مما يعني أنه في مقابل كل 100 رجل يعمل في الزراعة يوجد 48 امرأة تعمل في هذا القطاع، ثم يأتي قطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي حيث بلغ مؤشر التكافؤ نحو 33.6% عام 2012 مما يعني أنه في مقابل كل 100 رجل يوجد حوالي 34 امرأة تعمل في هذا القطاع، وأما قطاع تجارة الجملة والتجزئة فقد بلغ مؤشر التكافؤ نحو 22.2% عام 2018 عام 2012 مما يعني أنه في مقابل كل 100 رجل يوجد حوالي 22 امرأة تعمل في هذا القطاع، وأخيراً يأتي قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغ مؤشر التكافؤ نحو 11.3% عام 2017 مما يعني أنه في مقابل كل 100 رجل يوجد حوالي 11 امرأة تعمل في هذا



القطاع - جدول رقم (7).

- مؤشر التشغيل: بدراسة نتائج مؤشر معدل التشغيل بين الجنسين لإجمالي قطاعات النشاط الاقتصادي في المقتصد المصري خلال الفترة 2009-2018 يتبين أن أكبر قيمة لمؤشر معدل التشغيل بقطاع الزراعة حيث بلغت نحو 9.7% عام 2009 أي أن 10% من المشتغلين من الاناث يستوعبهم قطاع الزراعة، يليه قطاع التعليم حيث بلغ معدل التشغيل نحو 4.6% عام 2012 مما يعني أن أقل من 5% من المشتغلين من الاناث يعملون بقطاع التعليم، ثم يأتي قطاع الصحة حيث بلغ معدل التشغيل نحو 2.1% عام 2018، ثم قطاع أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وأخيرا يأتي قطاع الصناعات التحويلية على الترتيب - جدول رقم (7) .
ومما سبق يتضح أن قطاعي التعليم والصحة هم أكثر القطاعات التي ساهمت في تمكين المرأة في سوق العمل، أما قطاع الزراعة فعلى الرغم أنه أعلى القطاعات في معدل تشغيل الاناث إلا أنه مازال هناك فجوة نوعية لصالح الذكور، اما قطاع الصناعات التحويلية فهو أكثر القطاعات التي ظهرت فيها فجوة نوعية كبيرة لصالح الذكور.

جدول رقم (7): مؤشر الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ ومؤشر معدل التشغيل خلال الفترة 2009-2018.

السنة	مؤشر الفجوة النوعية (1)						مؤشر التكافؤ بين الجنسين (2)						مؤشر التشغيل (3)				
	قطاع الزراعة واستغلال الغابات	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الزراعة واستغلال الغابات	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	قطاع الزراعة واستغلال الغابات	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	قطاع الزراعة واستغلال الغابات	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	قطاع الزراعة واستغلال الغابات	قطاع التجارة الجملة والتجزئة	قطاع الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
2009	55.8	92.2	87.2	69.8	21.4	20.3	44.2	7.8	12.8	30.2	78.6	120.3	9.2	0.8	1.2	1.9	4.0
2010	57.6	91.5	86.2	68.8	12.6	29.9	42.4	8.5	13.8	31.2	87.4	129.9	8.4	0.9	1.4	1.9	4.1
2011	58.3	91.1	88.0	70.0	6.9	38.2	41.7	8.9	12.0	30.0	93.1	138.2	8.6	0.8	1.2	1.8	4.4
2012	62.2	91.7	85.7	66.4	1.2	35.2	37.8	8.3	14.3	33.6	98.8	135.2	7.4	0.8	1.4	2.0	4.7
2013	54.5	91.4	86.08	68.1	9.3	41.8	45.5	8.6	13.9	31.9	90.7	141.8	8.7	0.8	1.4	1.9	4.6
2014	51.8	91.8	85.35	69.0	3.6	40.8	48.2	8.2	14.6	31.0	96.4	140.8	9.0	0.8	1.4	1.9	4.6
2015	52.9	90.7	82.25	70.1	6.7	54.1	47.1	9.3	17.8	29.9	93.3	154.1	8.3	1.0	1.8	1.7	4.3
2016	53.7	88.9	79.69	70.2	7.3	38.5	46.3	11.1	20.3	29.8	92.7	138.5	8.1	1.1	2.0	1.6	4.3
2017	56.1	88.7	81.04	69.8	16.3	43.9	43.9	11.3	19.0	30.2	116.3	143.9	7.6	1.2	2.0	1.5	4.4
2018	78.3	89.1	77.83	69.8	6.8	77.6	21.7	10.9	22.2	30.2	106.8	177.6	3.9	1.2	2.5	1.5	4.4

(): الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم سالبة.

$$(1) \text{ الفجوة النوعية} = 100 \times \frac{\text{الذكور} - \text{الاناث}}{\text{الذكور}} \quad \& \quad (2) \text{ التكافؤ بين الجنسين} = 100 \times \frac{\text{الاناث}}{\text{الذكور}} \quad \& \quad (3) \text{ معدل التشغيل} = \frac{\text{أعداد الاناث في قطاع ما}}{\text{اجمالي المشتغلين من الاناث}} \times 100$$

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (4) بالبحث.



المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2015)، المرأة والرجل في مصر، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2019)، النشرة السنوية المجمع لبحث القوة العاملة بالعينة، القاهرة، أعداد متفرقة.
- المجلس القومي للمرأة (2017)، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 الرؤية ومحاور العمل، القاهرة.
- عزة عبد العزيز سليمان (2000)، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986 – 1996، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- عزة عبد العزيز سليمان (2005)، تضمين النوع الاجتماعي في مبادرات الميزانيات الوطنية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- مجدى عبد القادر ابراهيم (2012)، التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل حتى 2032، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- نشوى التطاوي، دعاء هاشم (2018)، دور المرأة في سوق العمل المصري، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، جامعة المنصورة، المجلد (9)، العدد (7).
- نشوى التطاوي، آخرون (2019)، الفجوة النوعية في التعليم الزراعي الجامعي، مجلة الجديد في البحوث الزراعية، جامعة الاسكندرية، المجلد (24)، العدد (3).
- OCED (2012), **Poverty Reduction and Pro-Poor Growth: The Role of Empowerment**, France.
- World Economic Forum (2018), **The Global Gender Gap Report**, Switzerland.
- <http://mpmar.gov.eg/>



Challenges of the economic empowerment of Egyptian women

Prof. Dr. Nashwa El-Tatawy

Dr. Mai Mustafa Hassan Morsy

Economics and Agribusiness Department- Faculty of Agriculture- Alexandria University

Dr. Sameh Farag

Summery

The fifth UN Sustainable Development Goal 2030 includes "Achieving gender equality and the empowerment of all women and girls" consistent with the Egypt's 2030 Vision for Social Justice. Although Egypt's 2014 Constitution laid a strong foundation for addressing discrimination against women, Egypt ranks very low in the Gender Gap Index of the World Economic Forum. It ranked 135th out of 149 countries in 2018, compared to 126th out of 134 countries in 2009, and ranked 139th in terms of the participation of women in the labor force in 2018 compared to 124th place in 2009. Therefore, the research aims at describing the current situation for the economic empowerment of Egyptian women during the period 2009-2018, the research used Operating rate indicator, Equivalence indicator, Qualitative gap indicator, Analysis of variance (ANOVA), and The least Difference Significant (LSD).

The research results shows the education and health sectors are the most important sectors that have contributed to the empowerment of women in the labor market, although, the agriculture sector has the highest female employment rate, there is still a qualitative gap in favor of males. The manufacturing sector is one of the sectors where the low female employment rates and a significant quality gap in favor of males have emerged.

Key Words: Economic Empowerment, Egyptian Woman, Operating rate indicator, Equivalence indicator, Qualitative gap indicator, ANOVA, LSD